



إجتماع إقليمي حول خطة التنمية لما بعد 2015

الخميس 30 نيسان/أبريل 2015

بيروت، لبنان

مع قرب انقضاء المهلة التي وضعت لانجاز الأهداف الإنمائية للألفية بنهاية عام 2015، يشكل مسار الاعداد لخطة التنمية لما بعد 2015 الذي تقوده الأمم المتحدة والذي يهدف الى تحديد الإطار المستقبلي للتنمية العالمية فرصة مهمة لمختلف أصحاب المصلحة في المنطقة العربية والعالم للتعبير عن احتياجات وتطلعات شعوب الدول النامية لجهة تحقيق تنمية شاملة ومنكاملة.

ولا تزال مجموعة من التحديات العالمية تواجه المنطقة العربية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أبرز تلك التحديات تكمن في استمرار التفاوت بكافة اشكاله الجغرافي والفئوي والاجتماعي، وتدهور الأمن الغذائي، وتفاقم المشكلات البيئية، وانتشار العنف والصراعات، وتفشي الفساد وضعف الدولة وغياب حكم القانون، وغيرها من التحديات كالبطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وتنامي التطرف والحركات الارهابية، وتفاقم ازمة الهجرة، والشيوخوخة، وغياب الحرية بالإضافة الى تواصل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وما يسببه من عوائق سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية في المنطقة فضلا عن المعانات الانسانية الطويلة والخطيرة التي يعاني منها المواطنين العرب في اسرائيل وفي الضفة والغربية وفي قطاع غزة وكذلك اللاجئين وسكان الدول المجاورة.

إن عدم قدرة دول المنطقة على مجابهة تلك التحديات يعود لأسباب تتعلق بطبيعة النموذج الليبرالي السائد عالميا ومواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والنظام الاجتماعي وفق هذا النموذج لتوسيع وترسيخ حكم الرأسمالية الاحتكارية وحماية الظروف لمزيد من التراكم الرأسمالي. هذا بالإضافة الى طبيعة الدولة في المنطقة التي لا تزال تتميز بالرعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتمد على اقتصادات غير مُنتجة تغيب عنها اليات إعادة توزيع الثروات وانظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تعطيل الحريات وتدجين منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية والسيطرة على قراراتها، ناهيك عن استئراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في ظل غياب آليات المحاسبة والمساءلة والجهات المعنية في تنفيذها. هذا ناهيك عن طبيعة الانظمة القائمة والتي تجعل من السلطة السياسية فاعلا خارج الاطر المؤسسية في الدولة.

في هذا الاطار، لا بد من رؤية شاملة لمستقبل المنطقة والعالم ككل، ترتكز على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، وتصب ضمن إطار متكامل يرتكز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المنكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المنكاملة، والتي تصبو جميعها إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع يقوم على مبدأ المساواة والإستدامة وحقوق الإنسان. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس



لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية، تركز على عقد اجتماعي جديد مُبرَم بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة.

لذلك فإن خطة التنمية لما بعد 2015 ينبغي أن لا تركز فقط على وضع الأهداف والغايات بل على أن تتضمن تحليلاً وإطاراً حول القضايا الرئيسية والمواضيع، وكذلك الإجراءات ووسائل التنفيذ. علاوة على ذلك، ينبغي أن يعالج إطار التنمية لما بعد عام 2015 الحاجة إلى تبني فكر تنموي جديد يؤسس لعلاقة قوية بين الحرية والعدالة ولا يقتصر فقط على معالجة المشاكل التنموية فحسب، بل أن يتلاءم والمرحلة الانتقالية التي تشهدها معظم الدول العربية في ضوء الحراك العربي، بحيث يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة، وإرساء الأمن، وإيجاد ركائز الحكم الصالح والدولة التنموية والعدالة، ووضع آليات توافقية من شأنها أن تمهد لقيام نظام سياسي فاعل وديمقراطي.

تعمل الأمم المتحدة الآن على الخروج بخطة للتنمية لما بعد عام 2015 لتلي الأهداف الإنمائية للألفية التي كان من المفترض أن يتم تحقيقها بحلول عام 2015. وسوف يخلص إطار التنمية بعد عام 2015 إلى إصدار الوثيقة الختامية وتبنيها من قبل رؤساء الدول والحكومات في قمة التنمية الذي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في سبتمبر أيلول عام 2015، حيث ستصبح الوثيقة بمثابة جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة من أجل المستقبل.

ولكن هل ستجرح أجندة التنمية لما بعد 2015 حيث فشلت الأهداف الإنمائية للألفية؟ وهل فعلاً سيتم الالتزام بتطوير نموذج جديد للتنمية أم ستكون مجرد محاولة لتجديد النموذج القديم من خلال محاولة التوفيق بين النمو المستمر للأرباح من جهة، ومحاربة الفقر وتقليص نسب التفاوت وعدم المساواة بالإضافة إلى احترام الاستدامة البيئية؟

كما تجري بموازاة مسار التنمية في إطار الأمم المتحدة مفاوضات على مسار مستقل لا يقل أهمية يتعلق بآليات تمويل التنمية. وهو مسار انطلق عام 2002 خلال قمة مونتييري. وبالرغم من أن المسارين مستقلان، فإن المواضيع المطروحة في كلا المسارين مترابطة بشكل عضوي، وأن تحقيق أي تغيير في النموذج التنموي يرتبط بنتائج هذين المسارين. علماً أنه في إطار مسار تمويل التنمية، فإن المحطة القادمة هي في أديس أبابا بين 13-16 يوليو 2015، وقد تم إعداد ورقة من قبل المفاوضين تتضمن العناصر الأساسية للنقاش وتدعو إلى حشد الموارد الوطنية في الدول النامية من خلال: إصلاح الأنظمة الضريبية الوطنية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتعزيز دور القطاع الخاص، وتعزيز أدوار المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون المالية الدولية ومتابعة المفاوضات لإعادة هيكلة الديون السيادية وتخصر مسؤولية الدولة المتقدمة بتقديم المساعدات الإنمائية. وبالتالي يغفل النقاش الدولي الشراكة العالمية من أجل التنمية التي تركز على القضايا الجوهرية التي تتعلق بالنموذج الاقتصادي والتجاري القائم وتكتفي ببعض الإصلاحات الهيكلية التي لم تثبت قدرتها على تأمين المساواة الاجتماعية والتنمية المطلوبة.

بناء على ما تقدم، وانطلاقاً من الإيمان بدور المجتمع المدني كشريك أساسي في أي خطة تنموية وفي تحقيق الاستقرار والمشاركة والتنمية المستدامة، تنظم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لقاءً إقليمياً في بيروت، يوم الخميس الواقع في 30 نيسان/أبريل 2015.



يأتي هذا اللقاء للبناء على نتائج النشاطين السابقين اللذين سبق أن نظمتها الشبكة العربية بالتعاون مع الاسكوا وجامعة الدول العربية خلال عامي 2013 و2014 واللذين انتهيا الى اصدار ورقتي موقف حول متطلبات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية من خطة التنمية لما بعد 2015 (الورقتين مرفقتين)، وذلك يهدف الى متابعة المستجدات في النقاش العالمي الدائر وتحديث موقف لمنظمات مجتمع مدني في المنطقة العربية حول اطار التنمية ما بعد 2015 ليتم عرضه خلال الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة والذي سينعقد في 5-7 أيار/ مايو 2015 في مملكة البحرين ومؤتمر اديس بابا الذي يعقد في يوليو 2015.



مسودة جدول الاعمال

مقرر الاجتماع الاقليمي: زهرة بزري (يساعدها المقرران دينا التتير وحسن شري)

<p>• افتتاح وتحديد اهداف اللقاء وجدول الأعمال أسامة صفا - شعبة التنمية الاجتماعية، اسكوا زياد عبدالصمد - شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية علياء الغمام - جامعة الدول العربية</p>	<p>9:30 – 9:00</p>
<p>مسار خطة ما بعد 2015 والاهداف التنموية المستدامة : تتناول الجلسة اخر المستجدات فيما يتعلق بالحوار العالمي والجهود الاقليمية التي تمت في هذا السياق، وذلك من منظاري الأمم المتحدة والمجتمع المدني العربي الميسر: مجدي عبد الحميد - الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الاجتماعية المتحدثة: ريم نجاوي - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا التطورات على مستوى المسار الدولي، النصوص المعروضة والمفاوضات التي تدور في الامم المتحدة بالاضافة الاطار المؤسسي المقترح لاسيما منتدى السياسات رفيع المستوى المتحدث: صلاح الدين الجورشي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ملخص مكثف عن ابرز المواقف التي صدرت عن الشبكة في اطار المشاورات الاقليمية حول خطة ما بعد 2015 (آذار 2013 وديسمبر 2014)</p>	<p>10:00 – 9:30</p>
<p>استراحة</p>	<p>10:30 – 10:00</p>
<p>الجلسة الثانية: المائدة المستديرة <u>المخرجات المتوقعة:</u> حوار بين المشاركين حول الاجندة التنموية وبلورة لموقف منظمات المجتمع المدني في المنطقة حول اللقاء الاقليمي والقمة العالمية في سبتمبر 2015 في نيويورك تنظيم المائدة: مداخلات 5 دقائق من قبل الاشخاص المكلفين اعداد ملاحظات اولية لاطالق لنقاش • الميسر: فاتح عزام (عشر دقائق) المقاربة الحقوقية للتنمية البشرية المستدامة • محمود السيد (رائد) الامور البيئية: حدود الكوكب (التحديات المتعلقة بالموارد الطبيعية والمخرجات النفطية (Planetary Boundaries) • حبيب معلوف: عن تغير المناخ والانماط الاستهلاكية والانتاجية، كما وردت في الاهداف • عبيد البريكي: سياسات الحماية الاجتماعية • منار زعيتر: المساواة والعدالة الاجتماعية • مهدي جعفر: عن الامور البيئية (التلوث وانبعاث الغازات)</p>	<p>13:00 – 10:30</p>



<ul style="list-style-type: none"> • امانة الزعبي: عن الامور المتعلقة بالجندر • منجد ابو جيش: الحق بتقرير المصير والتنمية في الازمات • اديب ابو حبيب: محاربة البطالة <p>مقرر الجلسة: حسن شري</p> <p>يدور نقاش مع الحضور حول القضايا التي يفترض ان تتضمنها المقترحات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الى الاجتماع في البحرين</p>	
<p>استراحة الغداء</p>	<p>14:00 – 13:00</p>
<p>الجلسة الثالثة : المسار الدولي حول تمويل التنمية ويتناول الشراكة العالمية وتحديات اليات التطبيق</p> <p>الميسر: عامر الخياط، المنظمة العربية لمكافحة الفساد</p> <p>المتحدث: TBC، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا</p> <p>تلخيص عن المسار الدولي ونتائج اجتماع عمان (7-8 نيسان) حول تمويل التنمية</p> <p>المتحدث: زياد عبد الصمد، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية</p> <p>موقف المجتمع المدني من مسارات تمويل التنمية، وسائل التنفيذ، الشراكة العالمية وسياسات التمويل الدولية</p>	<p>14:30 – 14:00</p>
<p>استراحة</p>	<p>15:00– 14:30</p>
<p>الجلسة الرابعة: المائدة المستديرة</p> <p>المخرجات المتوقعة:</p> <p>حوار بين المشاركين حول مسار تمويل التنمية وبلورة موقف منظمات المجتمع المدني في المنطقة حول اللقاء القمة العالمية في اديس ابابا 2015</p> <ul style="list-style-type: none"> • إياد الرياحي: سياسة المساعدات وفاعلية المساعدات • احمد عوض: الشراكة بين القطاعية العام والخاص • جاسم حسين: قضايا التجارة والاستثمار وتأثيرها على التنمية • شرف الموسوي: الحكم الرشيد، الشفافية ومحاربة الفساد • اشرف حسين: دور مؤسسات التمويل الدولي • حسن شري: تجنيد التمويل المحلي والتهرب الضريبي <p>مقرر الجلسة: دينا التنير</p>	<p>17:30 – 15:00</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عرض الخلاصات <p>ملخص كثيف للمخرجات من الجلسات اعلاه ومسودة البيان</p> <p>أسامة صفا: ميسر الجلسة</p>	<p>18:00 – 17:30</p>

UNITED
NATIONS

Economic and Social Commission
for Western Asia



زياد عبد الصمد: تقديم مسودة الاعلان

زهرة بزّي: تقدم ابرز الملاحظات التي نتجت عن الجلسات